تعليم النحو العربي بين نظرية العامل الموروثة ونظريات البحث اللساني

أ.ياسين بوراس

جامعة مولود معمري/تيزي–وزو

مقدمة: تظهر العلاقة بين النظرية اللسانية وتعليمية اللغات، في ما تقدِّمه النّظرية اللسانية مِنْ أرضية معرفية حول طبيعة الظواهر اللغوية وتفسير عملية اشتغال نظامها أو قوانينها التّركيبية، تنطلق منها تعليمية اللغات في بناء محتوياتها التعليمية، منْ أجل ترسيخ قوانين اللغات في ذهن المتعلم. والنحو العربي لا يخرج عن كونه نظرية لسانية وقفت على وصف الظواهر التركيبية في اللغة العربية، بناء على فرضية العامل، إلا أنّ البحث اللساني في الغرب قد أظهر العديد من النظريات التي تقوم في وصفها الظواهر التركيبة بناء على فرضيات غير فرضية العامل، تتّسم بالشمولية في الوصف والتفسير.

وقد ظهرت تجليات أحدث نظريات البحث اللساني في الدراسات اللسانية العربية، متجسِّدة في تطويع عبد القادر الفاسي الفهري نموذج النظرية التوليدية التحويلية لقواعد اللغة العربية، وفي تطبيق أحمد المتوكل نظرية النّحو الوظيفي على اللغة العربية، وذلك بعد إيمان هذين الباحثين بكفاءة نظريات البحث اللساني في دراسة الظواهر اللغوية في العربية؛ من حيث التنظير (الكفاية الوصفية للظواهر اللغوية) والتطبيق (الحوسبة والتعليم). وأمام هذا السَّعي لتجديد النّحو وفق نظريات البحث اللساني في الغرب، سعى

عبد الرحمن الحاج صالح في نظريته النظرية الخليلية إلى إثبات كفاءة نظرية العامل الموروثة مقارنة بنظريات البحث اللساني في الغرب.

وسنتعرّض في هذا المقال إلى نموذج النظرية الخليلية لعبد الرحمن الحاج صالح، ونموذج النظرية التوليدية التحويلية للفاسي الفهري، ونموذج النحو الوظيفي لأحمد المتوكل؛ لنستشف مدى كفاءة هذه النماذج النظرية المُقترَحة في وصف الظواهر النّحوية في العربية، ضمن هذه الإشكالية: **ما مدى كفاءة نظريات البحث اللساني من حيث التنظير والتطبيق في وصف الظواهر اللغوية في العربية، مقارنة بنظرية العامل الموروثة؟**

أولا- نموذج النظرية الخليلية لعبد الرحمن الحاج صالح: تقوم النظرية الخليلية في وصفها الظواهر اللغوية في العربية بناء على نظرية النحو العربي الموروثة، التي يُعدُّ العامل فيها أهمَّ ركيزة أساسية قام عليها التّحليل اللغوي لمستوى التراكيب. وتظهر فرضية العامل في هذه النظرية في تفسير حركة الإعراب التي تأخذها مكونات الجملة أثناء بناء الألفاظ.

ويتحقق العامل في أقل ما يمكن أنْ يُبنَى من الألفاظ؛ حيث إنّ "كل لفظة أصلا كانت أم فرعا تُعتبَر كأقل ما يمكن أنْ يُنطَق به، مما يصلح أنْ يكون مبنيا على اسم آخر أو فعل، أو مبنيا عليه اسم آخر أو فعل"[1] وأقل ما يكون من بناء بين الألفاظ مما يصلُح أنْ يُبنَى على اسم آخر أو فعل، هو نحو قولك: زيد منطلق، وانطلق زيد، فلفظة (منطلق) في المثال الأول مبنية على اللفظة المبتدأة (زيد) ولفظة (زيد) في المثال الثاني مبنية على الفعل (انطلق). وأمّا ما يكون مبنيا عليه اسم آخر أو فعل، فنحو قولك: زيد منطلق، وزيد انطلق مسرعا، (فزيد) في المثال الأول بُنِي عليه اللفظة الاسمية (منطلق) وفي الثاني بُنِي عليه الفعل (انطلق).

وينطلق النُّحاة في هذا المستوى من أقل ما يمكن أنْ يُبنَى من الكلام مما هو أعلى من اللفظة لاكتشاف العامل المتحكم في هذا البناء وما يكافئه في العمل، ويُعدُّ أقل ما يُبنَى من الألفاظ أصلا أو نواة لما يمكن أنْ يلحقه من زيادة؛ إذ "انطلق النُّحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية: يحملون مثلا أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة باتخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة، مع إبقاء النَّواة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه)"[2] وتعني هذه العملية الإجرائية أنّ النُّحاة حملوا في التركيب أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة بتحويله بالزيادة يمينا ويسارا؛ قصد اكتشاف البناء الحاصل بين الألفاظ والعامل المتحكم في هذا البناء. وقد "لاحظ النُّحاة على أقل ما يُبنَى من الألفاظ، أنّ الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى؛ بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب، كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب)"[3] وتَغيير هذه الزوائد اللفظَ يُقصد به تغيير حركة آخره، وأما تَغييرها المعنى فيكمن في زيادة هذه الزوائد معنى آخر عن المعنى الأصلي لذلك البناء، وذلك مثل ما يوضحه الجدول الآتي[4]:

∅	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيدًا	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائمًا
حسبت	زيدًا	قائمًا
أعلمت عَمْرًا	زيدًا	قائمًا
1	2	3

وتُمثِّل الجملة الأولى في الجدول أعلاه الجملة المبنية؛ حيث بُني فيها اللفظ (قائم) على اللفظ (زيد) ثم بالزيادة التدريجية على هذه النَّواة، لاحظ النُّحاة حسب النَّظرية الخليلية أنّ[5]:

– العناصر التي في العمود الأول والتي قد تكون كلمة أو لفظة أو تركيبا لها تأثير على بقية التركيب (البناء) ولذلك سُميَت **عاملا**.

– العناصر الموجودة في العمود الثاني هي المعمولات الأولى، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن تُقدّم على عاملها، ولهذا يشكل كل واحد منها مع عامله **زوجا مُرَتَّبا**.

– العناصر الموجودة في العمود الثالث هي المعمولات الثواني ولها إمكانية تقدم كل العناصر إلا في حالة جمود العامل.

– قد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (المشار إليه بـــ ∅) وهو الذي يُسمَّى بالابتداء، وهو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة.

ويفيد الاستنتاج الأول أنّ العامل الداخل على البناء (زيد قائم) قد يكون كلمة (إنّ، كان) وقد يكون لفظة (حَسِبْتُ) أو تركيبا بأكمله (أعلمت عمرا). ويفيد الاستنتاج الثاني أنّ معموله الأول، لا يُمكِن أنْ يُقدَّم على عامله على أساس أنهما زوج مُرتَّب، إذ ليس بإمكانك أنْ تقول (**زيدا** إنّ قائمٌ) لأنّ (زيد) هنا يكون في موضع ابتداء والعامل فيه يكون الابتداء، والواجب فيه الرفع وتكون الجملة التي تليه مبنية عليه كقولك (**زيدٌ** إنّه قائمٌ)؛ حيث "تَبْنِى على المبتدأ وتُضْمِرُ فيه"[6] كما يقول سيبويه (180ه).

ويفيد الاستنتاج الثالث أنّ المعمول الثاني له إمكانية تقدم كل من العامل والمعمول الأول، نحو قولك: (منطلقًا كان زيدٌ) إلا أنّ ذلك يمتنع في حالة جمود العامل (غير مشتق) نحو قولك: (إنّ زيدًا منطلقٌ، وليس زيدٌ منطلقًا) إذ يُمنَع هنا تقدم المعمول الثاني (الخبر) على العامل والمعمول الأول في كلا الجملتين لجمود العامل؛ حيث يُمنَع القول بجمل نحو: منطلقٌ إنّ زيدًا، أو منطلقًا ليس زيدٌ.

ويفيد الاستنتاج الرابع أنّ خلو البناء (أقل ما بني من الألفاظ) من العامل لا يعني عدم وجود العامل؛ بل عامل الرفع في اللفظتين المبنيتين يكون الابتداء وهو علامة عدمية تقابلها علامات أخرى قد ترد ثابتة بالنّسبة للبناء (كالنواسخ).

هذا بالنسبة للبناء الحاصل بين لفظتين اسميتين، أما البناء الحاصل بين لفظة فعلية ولفظة اسمية نحو قولك: جاء زيد، وكتب زيد المحاضرة، فحسب صاحب النَّظرية الخليلية، أنّ النُّحاة لا حظوا "أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنّه يؤثِّر في التّركيب، وأنّ المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضا أنّ موضعي المعمول الأول والمعمول الثاني يمكن أيضا أن تحتلهما كلمة واحدة أو لفظة بل وتركيب وذلك مثل ما يوضحه الجدول الآتي"[7]:

رأيـــــــ رأيـــــــ	أن تصوموا تُ ـــــــــتُـــ	خير لكم زيداً ـــــــك

ويتبين من خلال الجدول أنّ العمود الأول يتضمن الفعل العامل (رأى) أمّا معموليه فيعتبر حسب النَّظرية الخليلية الكلمة (تُ) المعمول الأول، واللفظة الاسمية (زيدا) المعمول الثاني بالنسبة للجملة الثانية. كما يبين الجدول أنّ موضع المعمولين يمكن أنْ تحتلهما كلمة نحو (تُ) و(ـــــــتـُـ) و(ك) أو لفظة نحو: زيدا، وأن تصوموا، أو تركيبا بأكمله، نحو: خير لكم.

وقد يتصل بالبناء الحاصل بين الألفاظ لواحق تدخل وتخرج علاقتها بالبناء علاقة وصل، وهي زوائد مخصِّصة، ليصبح بذلك مستوى التراكيب مُكوَّن من "موضع العامل (ع) يدخل فيه الابتداء والنواسخ والفعل الناسخ وغير الناسخ وموضع المعمول الأول (م1) ويدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما

يقوم مقامهما) وموضع المعمول الثاني (م2) ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما): وهي النَّواة. وتلحق بهذه النَّواة مواضع للعناصر المخصصة (خ) (الحال والتمييز والمفاعيل الأخرى). ويرمز إلى هذه العناصر بالصيغة الآتية:

بناء وصل

[(ع ← م1) ± م2] ± خ"[1].

ويرمز الرمز (ع) للعامل، والرمز (م1) للمعمول الأول، والرمز (م2) للمعمول الثاني، والرمز (خ) للمخصصات التي قد ترد متصلة بالبناء والرمز (±) إلى أنّ الزيادة الواردة فيها إمكانية الورود، وإمكانية عدم الورود (كالفعل اللازم الذي قد لا يتجاوز عمله المعمول الأول (الفاعل)) وتوضِّح هذه العبارة أنّ الوحدات الداخلة ضمن حدود المعقوفين هما اللفظتان المبنيتان إلى جانب العامل، بحيث يشكل العامل والمعمول الأول الداخلين ضمن حدود القوسين زوجا مرتبا، والمعمول الثاني اللفظة المبنية التي لها إمكانية التقدم على العامل والمعمول الثاني (ويُمنَع ذلك في حالة جمود العامل). وهذا البناء يُعَدُّ نواةً بالنسبة لما يتصل به من زيادات مخصصة لظروف الخبر الذي يتضمنه البناء، وتشمل (الحال والمفاعيل الأخرى التي تشمل المفعول فيه (ظرفي الزمان والمكان) والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول المطلق) والتي تربطها بالبناء علاقة وصل لا علاقة بناء.

ويذهب عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ هناك مستوى تركيبيا آخر، أكثر من البناء الحاصل بين الألفاظ، وهو "مستوى التصدير وما فوق العامل، لأنّ هناك أدوات تدخل على (العامل ومعموليه والمخصصات) ويعني هذا أنّ هناك موضعا أخر يتجاوز هذه المواضع، وقد لا حظوا أنّ لهذه المواضع

الصدارة المطلقة، فكأنّ هذه الأدوات عوامل تُوجَد في مستوى أعلى، إذ إنّها تتحكم في كل ما يُوجَد تحتها ولا يكون لها بالضرورة عمل على ما تدخل عليه"[8] وهذه الحروف هي ما عُرِف عنها في النّحو العربي بالحروف التي لها الصدارة في الكلام، أو الحروف التي تمنع أنْ يعمل ما بعدها في ما قبلها إذا لم تأت متصدرة، كأن تكون بين العامل ومعموليه، فيُعلَّق عمل العامل نحو توسطها بين ظن ومعمولاتها في (ظَننْتَ أزيدُ مسافرٌ أم عليٌ، زيدٌ هل أتى؟) ويعدُّ حرف الاستفهام مُعلِّقا، لتوسطه بين العامل ومعموله، مع "أنَّ المُعلِّق يجب كَوْنُه في صدر جملة"[9] وإذ لم يتصدَّر الجملة كان مما يُعلِّق عمل العامل. ومن جملة هذه المعلِّقات التي لها الصدارة "لام الابتداء، لام القسم حرف من حروف النفي الثلاثة (ما-إنْ-لا) دون غيرها، الاستفهام، (كم) الخبرية، و(إنّ وأخواتها) ما عدا (أنّ) مفتوحة الهمزة فليس لها الصدارة"[10] وتأخذ هذه الحروف موضع الصدارة المُطلَقة؛ لكونها مما لا يُمكِن أنْ يكون قبل موضعها شيء من الكلام فإذا سُبِق موضعها بشيء منه، عدَّ موضوعا في موضع ابتداء، وخرج عن حكم المعمول.

وما يستنتج عن النظرية الخليلة أنّها تصف الظواهر التركيبية في اللغة العربية بناء على فرضية العامل المعنوي أو اللفظي، الذي يحكم العلاقة بين الألفاظ في بنائها في المستوى التركيبي؛ حيث يشكل مع معموله الأول زوجا مرتبا، ومع معموله الثاني علاقة حرة تسمح بإمكانية انتقال هذا المعمول (إلا في حالة جمود العامل) ويتحكم العامل في هذا البناء معنى ومبنى.

ثانيا- نموذج النظرية التوليدية التحويلية لعبد القادر الفاسي الفهري:

لقد اعتمد عبد القادر الفاسي الفهري نموذج النظرية التوليدية التحويلية في وصف البنى التركيبية في اللغة العربية، بعد إيمان منه بأنّ نظرية العامل ليست كفيلة بخلق وصف علمي يتسم بالواقعية في وصف الظواهر النّحوية؛

ولذلك فقد انطلق في تفسير توليد البنى اللغوية في العربية، من فكرة الاشتقاق؛ أي أنّ كلَّ البنى اللغوية التي تجيزها العربية، مُشتقَّة من بنية واحدة هي (ف فا مف) والفهري بذلك يخالف النُّحاة حول أخذ مُكوِّنات الجملة حركتها الإعرابية بموجب عامل لفظي أو معنوي؛ حيث ذهب إلى أنّ "النُّحاة القدامى اعتبروا بُنَى الابتداء والتّقديم والاشتغال بنى مختلفة، ولا شيء في تصوّرهم يُوحِّد بينها اشتقاقيا أو تمثيليا وقد وصلوا إلى مثل هذه النتيجة اعتمادا على مقاييس عاملية محضة"[11] ويوضح قول الفهري أنّه لا يعتبر العامل في الجُمَل أحد العوامل التي يراها النُّحاة (العامل اللفظي أو العامل المعنوي) بل يعتبر أنّ مكونات الجملة المخالفة لأصل الترتيب، ترث حركتها الإعرابية عن الرتبة الأصلية (إمّا حركة الفاعل أو حركة المفعول) مهما كان موقعها، على أساس أنّها مُشتقَّة من رتبة (فعل فاعل مفعول) عن طريق التّحويل الذي تُعبِّر عنه أنواع النقل الثلاثة التبئير والخفق والتفكيك، وتفسيره أخذَ مُكوِّنات هذه البنى حركة الإعراب جاء بناء على أصلية هذه الرّتبة الرّفع للفاعل والنّصب للمفعول إلغاءً لنظرية العامل.

وقد شرع الفهري في تطبيقه نموذج هذه النظرية من الاستدلال على أصلية هذه الرتبة (ف فا مف) بالنسبة للجمل في اللغة العربية[12]، مفترضا بالنسبة للجمل الاسمية التي لا يظهر فيها فعل يدعم هذه الاستدلالات من افتراض الرابط (كان) الذي هدف من خلاله إلى الجمع بين بنية الجمل الفعلية وبنية الجمل الاسمية في أصل الرتبة المستدل عليها؛ حيث ذهب إلى أنّ هذا الافتراض "ينفي عن اللغة العربية أنّ تكون لغة مُعقَّدة أو غير طبيعية. وهو افتراض يُوحِّد بين الجُمل التي اِعتُبِرت اسمية وتلك التي اِعتُبِرت فعلية. وهذا الافتراض يعني أنّ الجُمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية، جمل ذات

رابطة (أو رابطية) مثلها في ذلك مثل الجُمل التي تظهر فيها رابطة كما في الجُملة الآتية:

– كان حسين ملكا"[13].

وذهب الفهري من هذه الجُمل إلى اعتبار الفعل الناسخ (كان) فيها رابطا وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الجُمل الاسمية التي لا يظهر فيها هذا الفعل جمل ذات رابطة مُقدَّرة، ورأى أنّه "إذا صحّ هذا الافتراض، يكون المركب الاسمي الموجود في نحو (الهرم مرتفع، والسُّكَّر من القصب) فاعلا. وبالفعل فهناك ما يدل على أنّ هذا المركب فاعل، باعتبار خصائصه الإعرابية (إذ هو مرفوع) والرُّتبية (في الرُّتبة الأولى بعد الفعل) والإحالية (حيث يراقب فاعل الصفة، أو الفضلة بصفة أعم)"[14]. وحسب الفهري فإنّ الاسم المُتصدِّرَ الجُملة الاسمية فاعل باعتبار حركته؛ حيث يأتي مرفوعا على نحو الفاعل وباعتبار رتبته؛ حيث يلي الفعل الرابط المُقدَّر (كان) على نحو ما يرد الفاعل بالنسبة للفعل، وباعتبار إحاليته؛ حيث يراقب صفة الارتفاع، نحو (الهرم مرتفع) أو الفضلة، نحو (السُّكّر من القصب).

وانطلق الفاسي الفهري في تفسير التغييرات التي يمكن أنْ تطرأ على هذه الرُّتبة (ف فا مف) المُستدَلِّ عليها كأصل لترتيب مكونات الجملة في اللغة العربية، من مفهوم **التبئير والخفق والتفكيك** التي يتم بمقتضاها نقل المُكوِّنات من رُتبَتها الأصلية إلى رُتَب مختلفة، مشتقة من هذه الرُّتبة الأصلية. وتحكم هذا النقل أو التغيير في الرُّتبة عدد من القيود "وذلك على اعتبار أنّ المكون التَّحويلي له قدرة توليدية كبيرة؛ فكما يُنتِج جملا نحوية، يُنتِج جملا لاحنة (غير نحوية) فالبحث في القيود يؤدي إلى الاكتفاء بتوليد الجمل النَّحويَّة فقط"[15] وبما أنّ التحويلات لها توليد عدد من البنى اللغوية قد يأتي البعض

منها سليما كما قد يأتي البعض منها لاحنا، فقد جعل الفهري لكل نوع من التحويل قيودا خاصة، وذلك على النّحو الآتي:

1- التبئير (الموضعة): يُعرِّف الفهري هذا النَّوع من النَّقل بأنه "عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى، كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية ... إلخ من مكان داخلي؛ أي داخل الجُملة إلى مكان خارجي (خارج الجُملة)"[16] ويعني ذلك أنّ هذا النَّوع من النَّقل أو التحويل، يَتمُّ في البنية السطحية للجملة، عن طريق إخراج مكوِّن من مكوِّناتها من الترتيب الأصلي في البنية العميقة إلى خارج الجُملة ويشمل هذا النَّوع من النَّقل المركبات الاسمية (الأسماء) والمركبات الحرفية (التي يأتي حرف الجر رأسا لها) والمركبات الوصفية (التي يأتي الموصوف رأسا لها) والمركبات الموصولة (التي يأتي اسم الموصول رأسا لها). ويستدل الفهري على هذا النَّوع من النَّقل أو التحويل بالجُمل الآتية: "إياك نعبد، الله أدعو، في الدّار وجدته، غدا سنلتقي أميتا كان؟"[17]

ويَعدُّ الفهري المقولات التي تحتل الموقع الأول في هذه الجُمل، والتي تشمل المركب الإضافي (إياك) والمركب الاسمي (الله) والمركب الحرفي (في الدار) والظرف (غدا) والاسم (ميتا) مقولات نُقلَت من رتبتها الأصلية داخل الجُملة إلى خارجها يمينا؛ إذ الأصل الذي تقتضيه رتبة هذه الجُمل قبل أن تُنقَل إلى مكان البؤرة، هو على النحو الآتي: نعبد إياك، أدعو الله وجدته في الدار سنلتقي غدا، أكان ميتا؟

ويرى الفهري أنّ لهذا النَّوع من النَّقل قيودا خاصة "منها ما يتعلق بالمكان المَصدَر؛ أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة، ومنها ما يتعلق بالمكان الهدف؛ أي المكان الذي تنتقل إليه هذه المقولة ومنها ما يتعلق بميدان التحويل، ومنها ما يتعلق بصورة التحويل، ومنها ما يتعلق بخَرْج التحويل؛

أي البنية الناتجة عن خَرجِ التحويل"[18] والقيود التي تتعلق **بالمكان المَصدَر**؛ أي المكان الذي تنتقل منه المقولة الداخلة في الجُملة، إلى الربض الأيمن للجملة (خارج الجُملة) اعتمد فيها الفهري على القيود التي وضعها النُّحاة شرطا على التقديم، جاعلا إياها قيدا على المَصدَر، ومفاد هذا القيد أنْ لا يتصدَّر المَصدَرَ (الجُملة المنقول منها المُكوِّن) أحدُ المقولات التي تمنع أنْ يعمل ما بعدها في ما قبلها، وهذه المقولات هي "أدوات الاستفهام وأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، ولام الابتداء، وكم الخبرية والحروف الناسخة والأسماء الموصولة والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، وأدوات العرض"[19] وهذه المقولات التي وضعها النُّحاة شرطا على التقديم، تمنع أنْ يتقدم أحد المعمولات على العامل فإذا تقدم معمولها، وتوسّط بينه وبين العامل أحد هذه المقولات صار المُتقدِّم في حكم الابتداء، ومُنِع العامل أنْ يعمل في ما قبله، وهي بذلك مانعة التقديم في نظر النُّحاة، ومانعة التبئير في نظر الفهري، كما يدل على ذلك لحن الجُملة الآتية:

– ؟؟؟ زيدًا إنِّي ضربتُ.

ويكمن لحن هذه الجُملة في كونها تجعل الاسم الذي على اليمين، معمولا للفعل الواقع بعد المقولة التي تمنع أنْ يعمل العامل في ما قبله (الحرف الناسخ (إنّ)) ومَنْعُ هذه المقولات العامل في أنْ يعمل في ما قبله، يَمنَع أنْ يتقدم المعمول المنصوب باعتباره تابعا لعامله لا منفصلا عنه. ولحن هذه الجُملة يُوضِّح أنّ هذا الشرط الذي وضعه النُّحاة للتقديم يكون كذلك مانعًا لنقل التبئير باعتبار أنّ المُكوِّن المُبَأَّر يكون بمثابة نقل أحد المعمولات من الرُّتبة الأصلية إلى خارج الجُملة، ولا يجوز نقله ما لم يزل المانع.

وأمّا القيود التي تتعلَّق **بالمكان الهدف**؛ أي المكان المنقول إليه المُكوِّن المُبَأَّر فيحددها الفهري بقيد واحد، وهو "أنّ العنصر المنقول، يَحطُّ في مكان بؤرة (وهو المكان الذي يحطُّ فيه الموضع أو البؤرة) في الربض الأيمن للجملة"[20] وذلك على نحو ما توضِّحه الجُملتان الآتيتان؛ حيث يقبع المفعول في رتبته الأصلية في الجُملة الأولى، ويُنقَل إلى الربض الأيمن في الجُملة الثانية:

– قرأ خالد دلائلَ الإعجاز

– **دلائلَ الإعجاز** قرأ خالد

وأمّا القيود التي تتعلَّق **بميدان التحويل وصورة التحويل**، أي الجُمل التي يمكن أنْ يقع فيها هذا النَّوع من النَّقل وطريقة النَّقل، فهي خاصة بالجمل التي تتضمن أكثر من محمول مُدْمج، والتي يخضع فيها النقل لقيود "التَّتابع السِّلكي التي تُقيِّدُ هذا الانتقال عبر الأسلاك"[21] ومن هذه القيود التي تتعلق بمبدأ التتابع السلكي[22]:

– لا يحدث هذا النَّقل إلا عبر الصّدر (المنقول منه) الذي يُعتبَر بابا للإفلات؛

– لا يحصل هذا النَّقل إلا حينما يعمل في صدر الجُملة فعل من الأفعال التي تُعتبَر جسورا؛

– أنّ الموصول يجب أنْ يكون خبريا لا استفهاميا.

ويمثل الفهري لهذا النوع من الانتقال عبر الأسلاك المدمجة، باسم الاستفهام الذي يمكن أنْ ينتقل من صدر كل جملة مدمجة إلى الربض الأيمن للجملة الرئيسية؛ حيث يرى أنّ الاستفهام مثلا، ينطبق في ميدان جُمْلِي واحد في جملة مدمجة، أو جملة غير مدمجة، كما ينطبق عبر أكثر من جملة، نحو ما هو في الجمل الآتية[23]:

مَنْ **جاء؟**	مَنْ **تريد** أنْ **انتقدَ؟**	مَنْ **حَسِبْتَ** أنَّ زيدا **انتقدَ؟**	مَنْ **حَسِبْت** أنّ عمرا **يعرف** أنّ زيدا **انتقدَ؟**

وذهب الفهري في تفسيره تَصدُّر اسم الاستفهام هذه الجُمل، إلى أنّ "افتراض التتابع السِّلكي يقر أنّ (مَنْ) في الجُمل الثلاث الأخيرة، لم ينتقل في وثبة واحدة من المكان المصدر (مكان المفعول) إلى المكان الهدف (مكان الموصول) وإنّما انتقل عبر المصدر (مص) الموجود في كل جملة بصفة سلكية؛ أي بالتدرج من سلك إلى آخر"[24] ويعني ذلك أنّ اسم الاستفهام لمْ يتم تبئيره من موقعه الأصلي، إلا بعد تتابعه عبر المصدر الذي قبع فيه في كل الجُمل المدمجة؛ حتى ثبت أخيرا في الربض الأيمن للجملة الرئيسية، نحو ما توضحه الترسيمة الآتية:

وتوضِّح الترسيمة أنّ اسم الاستفهام (مَنْ) حسب ما يرى الفهري، كان قد وُلِد مفعولا في جُملة (أنْ انتقدَ مَنْ) أي موقعه الأصلي وهو مصدر النَّقل، ثمّ بعد دمج هذه الجُملة بجملة (تُريدُ) انتقل اسم الاستفهام إلى الجُملة الرئيسية (تريد) أي أصبح مفعولا في جملة (تُريدُ مَنْ أنْ انتقدَ) ثم نُقِل إلى ربضها الأيمن (من تريد أنْ انتقد)؛ أي انتقل إلى موقع البؤرة، تحت قيد النَّقل عبر المصدر، ومبدأ التتابع السلكي.

وأمّا القيود التي تتعلق **بخَرْج التحويل**؛ أي البنية الناتجة عن هذا النَّوع من النَّقل (التبئير) فهما قيدان[25]:

- أنّ الرّبط يجب أنْ يتمَّ في إسقاط مؤاخ.
- توارث الإعراب.

ومفاد **القيد الأول** أنّ البنية الناتجة عن هذا النَّوع من النَّقل أو التحويل يجب أنْ تربط بين المُكوِّن المُبَأَّر والجُملة في إسقاط مؤاخ، نحو ما توضِّحه الجُملة الآتية:

- **زيدا** ضربتُ.

ويمتنع أنْ تكون البنية الناتجة عن هذا النَّوع من النَّقل، جاعلة المُكوِّن المُبَأَّر في إسقاط والجُملة في إسقاط، نحو ما يوضِّحه لحن الجُملتين الآتيتين:

- ؟؟؟ **زيدا** إنّي ضَرَبْتُ.
- ؟؟؟ اللهَ هل دعا محمدُ.

ويكمن لحن هذه الجُمل في كونها تخرق قيد الإسقاط المؤاخي المُتعلِّق بالبنية النّاتجة عن التبئير؛ حيث تجعل المُكوِّن المُبَأَّر والجُملة في إسقاطين مختلفين، إسقاط الجُملة الرئيسية، وإسقاط الجُملة المُدمَجَة باعتبار أنّ هذه التراكيب –حسب الفهري– تُعتَبر مُكوَّنة من جملتين مُدمَجتين "وبالفعل نجد في هذا التّركيب أنّ المُركَّب الاسمي (الأثر) لا يُوجَد في إسقاط مؤاخ لـــ (زيد) أو (الله) فهناك إسقاطان الجُملة الرئيسية (ج) والجُملة المُدمَجة (جَ) والأثر يُوجَد تحت (جَ) لا تحت (ج) ونفس الشيء ينطبق على جملة (زيدًا إنّي ضَرَبْتُ)"[26] ومنع جعل المُكوِّن المُبَأَّر في إسقاط والجُملة في إسقاط؛ لأنّ تباعد الإسقاطين يمنع توارث الإعراب، بين المُكوِّن المُبَأَّر والمصدر المنقول منه المُكوِّن؛ إذ الأصل الذي تُصبِح عليه هذه الجُمل في حالة ما إذا تباعد الإسقاطان هو على النّحو الآتي:

–زيدٌ إنّي ضربتُه.

ومفاد **القيد الثاني** أنّ المُكوِّن المُبَأَّر يجب أنْ يرث حركة الإعراب عن المصدر المنقول منه المُكوِّن، نحو ما توضِّحه صحة الجُملة الأولى في مقابل لحن الجُمل الثانية:

- الكتابَ قرأتُ
- ؟؟؟ الكتابُ قرأتُ

2- الخفق: ذهب الفاسي الفهري إلى أنّه بخلاف التغيرات التي تَحدُث قبل الفعل، والتي يجسِّدها نقل التبئير "هناك تغيُّرات تُحدُث بعد الفعل، وتُغيِّر محليا رُتَبَ الفضلات، كما هو ممثل له في الجُملة الآتية:

- ضرب الولدَ زيدٌ"[27].

ويُوضِّح المثال أنّ نقل الخفق يختلف عن نقل التبئير، في كون الخفق متعلِّقا بإعادة ترتيب الفضلات الواردة بعد الفعل، والتي تشمل الفاعل والمفعول والمخصصات كالمفاعيل الأخرى (المفعول فيه (ظرفي الزمان والمكان) والمفعول له، والمفعول المطلق) والمركبات الحرفية (الجار مع الجرور) وداخل إسقاط (الجُملة) وليس خارجها كما هو في التبئير، ولهذا ذهب الفهري إلى أنّ "مثل هذا التقديم يختلف عن التبئير في عدة خصائص؛ إذ هناك قاعدة من نوع خاص، تضبط هذا النَّوع من الرُّتبة، هي قاعدة خفق ميدانها إسقاط واحد لا تخرج عنه، ولا تنطبق إلا على العجر الأخوات"[28] ويتضح من قول الفهري أنّ الخفق لا يتجاوز النَّقل فيه حدود الفعل؛ حيث يَتِمّ من خلاله إعادة ترتيب المُكوِّنات الواردة بعده لا غير وهو بذلك يخضع لقيدين اثنين، خلافا للقيود التي يخضع لها التبئير، وهذان القيدان هما:

أ- أنْ لا تخرج عن إسقاط واحد في الجُملة.

ب- لا تنطبق إلا على العُجَرِ الأخوات

ومفاد **القيد الأول** أنّ الخفق بخلاف التبئير، يكون داخل إسقاط الجُملة، ولا يمكن أنْ يَعبُر المُكوِّن المنقول من رتبته الأصلية، حدود الإسقاط الواحد إلى غيره من إسقاطات الجُمل المُدمجَة، نحو ما يوضحه لحن الجُملة الثانية في مقابل الجُملة الأولى:

- كم تظنُّ أنّ زيدا تزوج **من النساء**.
- ؟؟؟ كم تظنُّ **مِنَ النساء** أنّ زيدا تزوج

ويكمن لحن الجُملة الثانية في كونها تنقل المُكوِّن (من النساء) الواقع في الجُملة المُدمجَة (زيد تزوج من النساء) إلى الجُملة الرئيسية (تَظُنُّ) وهذا خرق لقاعدة الخفق التي مفادها أنَّ المُكوِّن المَخفُوق، لا يُمكِن أنْ يتجاوز حدود الإسقاط الواحد، باعتبار أنّ هذا النَّوع من التّغيير في الرُّتبة، يقع داخل إسقاط الجُملة وليس خارجه؛ أي بعد الفعل وليس قبله.

ومفاد **القيد الثاني** أنّ هذا النَّوع من النَّقل لا ينطبق إلا على العُجرِ الأخوات؛ أي التي تجتمع في سلك واحد بعد الفِعل (تجمعها عقدة واحدة في المُشجَّر) ويمتنع حسب هذا القيد أنْ يكون نقل الخفق بين عجرتين ليستا أختين؛ لعدم إمكانية تبادل المواقع في ما بينها، نحو ما يوضحه لحن الجملة الأخيرة مِنْ بيْن الجمل الآتية:

- جاء كثير من الرجال البارحة
- جاء **البارحة** كثير من الرجال
-؟؟؟ جاء كثيرٌ **البارحة** من الرجال

ويكمن لحن الجُملة الثالثة في كونها تنقل المُكوِّن (البارحة) إلى عجرة أخرى هي عجرة المركب الاسمي (كثير من الرجال) وهي بذلك تتبادل المَوقِع مع عجرة ليست أختا، وهو ما يُعَدُّ خرقا للقيد الذي مفاده أنَّ الخفق لا ينطبق إلا على العجر الأخوات.

3- التفكيك: يُعدُّ التّفكيك في القواعد التوليدية التحويلية، قاعدة من القواعد التي يَتمّ بمقتضاها نقل مُكوِّن من مُكوِّنات الجملة من رتبته الأصلية، إلى خارج الجُملة إمّا يمينا أو يسارا، ولهذا ذهب الفاسي الفهري إلى أنّ "التفكيك نوعان باعتبار الجهة: تفكيك إلى اليمين كما في جملة: زيدٌ ضربته. وتفكيك إلى اليسار كما في جُملة: ضربته زيدٌ"[29] ويرى الفهري أنّ المُكوِّن (زيد)

الواقع يمين الجُملة الأولى، ويسار الجُملة الثانية، مُفكَّك من الجملتين إلى خارجهما.

ويَجمَع التّفكيك والتبئير النَّقل إلى اليمن، إلا أنّهما يختلفان؛ من حيث قواعد النَّقل؛ إذ يُشترَط في العنصر المُفكَّك الرّفع دائما خلافا للعنصر المُبَأَّر الذي يرث الحركة الإعرابية عن المصدر المَنقُول منه كما يمتنع أنْ يترك أثرا ضميريا "فالتفكيك يكون دائما بالارتفاع، سواء كان المكان المصدر مجرورا أو مرفوعا، وهو يُخالِف التبئير في هذا نحو:

–زيدٌ ضربت غلامه.

–زيدٌ مررت به."[30]

وتُوضِّح الجُملتان أنّ العُنصرَ المُفكَّك إلى اليمين لا يرث الحركة الإعرابية عن المكان المصدر على نحو ما هو في البؤرة، ويترك أثرا ضميريا (الهاء) وهذا ليس قيدا؛ لأنّ العنصر المُفكَّك قد يترك وقد لا يترك أثرا ضميريا خلافا للبؤرة التي ترث الحركة الإعرابية عن المكان المصدر، ويمتنع أنْ تترك أثرا ضميريا؛ إذ الأصل في الجُملتين أنهما على نحو:

– ضربتُ غلامَ زيدٍ.

– مررتُ بزيدٍ.

ومن القيود التي وضعها الفهري لهذا النَّوع من النَّقل **قيد التعيين**، الذي مفاده أنّ العنصر المُفكَّك يجب أنْ يكون مُحدَّدا؛ من حيث الجنس أو النَّوع أو يكون إشاريا، مخالفا في ذلك القدماء حول عدم جواز الابتداء بالنكرة؛ حيث يرى أنّ "بعض النُّحاة اشترطوا فيه التعريف، ولكن هذا غير صحيح فالعنصر المفكك يمكن أنْ يكون نكرة، فيكون جنسيا، أو مُعيَّنًا نوعيا، أو إشاريا. والقيد الوحيد هو ألا يكون المفكك غير مُعيَّن، ومعلوم أنّ غير المعين ليس إحاليا البتة، نحو ما هو في الأمثلة الآتية:

– بقرةٌ تكلمتْ.

– رجلٌ جاءني في هذا الصباح.

– أستاذٌ في الجامعة لا يمكن أنْ يرغب في هذه المسؤولية"[31]

وتوضح الأمثلة التي أوردها الفاسي الفهري حول التفكيك إلى اليمين أنّ الابتداء بالنَّكرة جائز بخلاف ما قال به النُّحاة من عدم جوازه إلا بشروط (مسوغات الابتداء بالنكرة)؛ حيث اشترط الفاسي الفهري في النّكرة أنْ تكون مُعيِّنة لجنس حيوان (بقرة، نسر، ناقة) أو إنسان (رجل، أستاذ، جاسوس) أو معينة نوعيا (سيارة زرقاء أقبلت مسرعة) أو إشارية (هذا).

ويُستنتَج مما تقدَّم أنّ الفهري قد انطلق في تفسير توليد البنى اللغوية في العربية، من فكرة الاشتقاق؛ أي أنّ كلَّ البنى اللغوية التي تجيزها العربية مُشتقَّة من بنية واحدة هي (ف فا مف) عن طريق التّحويل الذي تُعبِّر عنه أنواع النقل الثلاثة التبئير والخفق والتفكيك، وتفسيره أخذَ مُكوِّنات هذه البنى حركة الإعراب جاء بناء على أصلية هذه الرّتبة، الرّفع للفاعل والنّصب للمفعول إلغاءً لنظرية العامل. والفهري بذلك يخالف النُّحاة حول أخذ مُكوِّنات الجملة حركتها الإعرابية، بموجب عامل لفظي أو معنوي؛ إذ إنّه لا يعتبر العامل في البنى المُبَأَّرة أو المفككة أو المخفوقة، أحد العوامل التي يراها النُّحاة (العامل اللفظي أو العامل المعنوي) بل يعتبر أنّ مكونات الجملة المخالفة لأصل الترتيب، ترث حركتها الإعرابية عن الرتبة الأصلية (إمّا حركة الفاعل أو حركة المفعول) مهما كان موقعها، على أساس أنّها مُشتقَّة من رتبة (فعل فاعل مفعول).

ثالثا– نموذج نظرية النَّحو الوظيفي لأحمد المتوكل: يُعَدُّ النَّحو الوظيفي مُعالَجةً نوعية للأنحاء التي قامت على الوصف البنوي، عازلة اللغة عن وظيفتها التواصلية، ولهذا كان "من الطبيعي أنْ يتَجاوز البحث اللساني في

إطاره الوظيفي، القدرة النَّحوية للغة إلى القدرة التّداولية ففهم اللغة فهما عميقا لا يمكن أنْ يكون إلا عن طريق ربطها بمختلف الأهداف التّداولية التي تُستَعمل مِنْ أجلها"[32] ويَعتبِر النَّحو الوظيفي بهذا أنّ الأنحاء البنوية أو الاتجاهات التي سارت في وصفها اللغة وصفا بنويا، تُمثّل فصلا للغة عن وظيفتها التواصلية، والنَّحو العربي لا يكاد يخرج عن هذا الاعتبار؛ لكونه لا يتجاوز تحديد العلاقة البنوية بين الوحدات اللغوية من خلال حركات أواخرها؛ لهذا عمد أحمد المتوكل إلى تبنِّي النَّحو الوظيفي؛ قصد إعادة وصف قواعد اللغة العربية وِفقَ مفاهيمه النّظرية؛ حتّى يتّصف نحوها بالشمولية في وصف الظواهر اللغوية في العربية، وأصبح بذلك نحو اللغة العربية الوظيفي يتضمّن ثلاثة أنواع من الوظائف هي: الوظائف الدّلالية والوظائف والتّركيبية والوظائف التّداولية، ويحكم هذه الوظائف **قيد أحادية الإسناد** الذي مفاده[33]:

– لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة، من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل.

– لا وظيفة تُسنَد إلى أكثر من موضوع واحد، داخل نفس الحمل.

1– الوظائف الدّلالية: يكمن الدور الأساس الذي تقوم به الوظائف الدلالية في تعيين مختلف الأدوار التي تقوم بها الحدود في بناء الوقائع؛ حيث تتكون البنى التّركيبية في اللغة العربية من جملة إسنادية، تتكون من مُسنَد ومُسنَد إليه، أو من مسند ترد بالنسبة إليه عدة مسانيد، مثل قولك: جاء محمد (مسند + مسند إليه) أو قولك: شرب محمد لبنا (مسند + مسند إليه$_1$ + مسند إليه$_2$). ويُصطلَح على البنية المُكوَّنة على هذا الأساس في النَّحو الوظيفي بـــ (البنية الحملية) ويُسمَّى المسند فيها **محمولا**، وتسمى الموضوعات المُسنَد إليها المحمول **حدودا**.

وقد وضع أحمد المتوكل سلميّة توضح مختلف الأدوار الدلالية للحدود التي يمكن أن ترد مساوقة للمحمول في اللغة العربية، وتعكس هذه السلمية درجات الأسبقية بين الحدود، حسب أولوية تمركزها بالنسبة للمحمول، نحو ما هو في السلميّة الآتية[34]:

{منف / قو / متض / حا} > مستق> متق> [حد / زما / مك] > مستفيد> أداة> حال> علة> مصاحب

وترصد السلمية التي وضعها المتوكل مختلف الأدوار الدلالية التي تقوم بها الحدود، التي قد ترد مساوقة للواقعة التي تُعتبَر محمول البنية الحملية؛ حيث يرد كل حدّ له وظيفة دلالية تلعب دورا بالنسبة للواقعة، فالحدّ الحامل الوظيفة الدّلالية **(المُنفِّذ أو القوة أو المتموضع أو الحائل)** تدلّ على صاحب الواقعة والحدّ الحامل الوظيفة الدّلالية **(المستقبل)** يدلّ على مُستقبِلِ الواقعة، والحدّ الحامل الوظيفة الدّلالية **(المُتقبِّل)** يدل على متقبل الواقعة، والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(الحدث)** يدلّ إما على تأكيد الواقعة (أكرمت زيدا **إكرامًا)** أو هيئة الواقعة (وقف زيد **وقفة** احترام) والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(الزمان)** يدلّ على زمن الواقعة (جاء زيد **يوم الخميس)** والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(المكان)** يدلّ على مكان الواقعة (دخل زيد **إلى الجامعة)** والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(المستفيد)** يدلّ على المستفيد من الواقعة (اشترى زيد سيارة **لابنه)** والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(الأداة)** يدلّ على أداة الواقعة (سافرت **بالسيارة)** والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(الحال)** يدلّ على هيئة صاحب الواقعة (أقبل زيد **مسرعا)** والحد الحامل الوظيفة الدلالة **(العلة)** يدلّ على سبب الواقعة (نعبد الله **طمعا** في جنته) والحد الحامل الوظيفة الدّلالية **(المصاحب)** يدلّ على المُصاحبِ صاحبَ الواقعة (جِئْتُ و**زيدًا**).

2- الوظائف التركيبية: ترتبط الوظائف التركيبية بالوظائف الدلالية في النحو الوظيفي ارتبطا مباشرا؛ حيث تُسنَد الوظائف التركيبية إلى الحدود على أساس دلالي، وكما سبق أنْ أشرنا تتكوَّن البنية الحملية من محمول وحدود موضوعات وحدود لواحق، ويأخذ كلّ حدّ منْ تلك الحدود وظيفة دلالية تدلّ على الدور الذي يلعبه في بناء الواقعة أو في تحديد الظروف المحيطة بها وتختلف هذه الوظائف الدّلالية باختلاف أدوارها، كما يختلف عددها تبعا للحدود التي قد ترد مساوقة للمحمول (الواقعة) إذ قد يَرِد في البنية الحملية المُنفِّذ فحسب (جاء **عمر**) وقد يَرِد المُنفَّذ إلى جانب المُتقبِّل (كتب **عمر الدرس**) وقد يَرِد الاثنان معا إلى جانب المستقبل (وهب **زيد عمرا سيارة**).

ومع تعدد هذه الحدود المساوقة للمحمول واختلاف وظائفها، إلا أنّ الوظائف التّركيبية في نّحو اللغة العربية الوظيفي، لا تُسنَدُ إلا لحدين اثنين من بين الحدود الأخرى التي قد ترد ضمن البنية الحملية على أساس أنّ الوظائف التّركيبية قد قُلِّصت إلى وظيفتين تركيبيتين لا أكثر، هما وظيفتا **الفاعل والمفعول**، ولا تُسنَدان إلا لحدَّيْن اثنين حاملين لإحدى الوظائف الدّلالية؛ إذ "ثمّة اقتراحات قُدِّمت في إطار نماذج لغوية مختلفة، يجمع بينها أنّها تستهدف تقليص الوظائف التّركيبية إلى وظيفتين اثنتين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول وأنّها تَعتَبر أنّ الوظيفة المفعول لا يحملها في نفس الجملة إلا مكون واحد"[35] وحسب هذا المبدأ فإنّه لا إمكانية في النَّحو الوظيفي لإسناد هذين الوظيفتين لأكثر من حدّ في البنية الحملية، بالرغم من توفّر اللغة العربية على مُكوِّنيْن يمكن أنْ يأخذا نفس الوظيفة التّركيبية المفعول نحو قولك: أعطت هند **خالدا القلم**.

وقد صاغ المتوكل سلميتين تضبطان وظيفتي الفاعل والمفعول في اللغة العربية، تِبَعا للوظائف الدّلالية التي لها إمكانية أخذ هاتين الوظيفتين التّركيبيتين على النَّحو الآتي:

2-أ سلميّة إسناد الوظيفة التّركيبية الفاعل: اقترح أحمد المتوكل السلميّة الآتية لضبط **الوظيفة التّركيبية (الفاعل)** والوظائف الدّلالية التي لها إمكانية الاستناد إليها، من الوظائف التي يمتنع أنْ تُسنَد إليها هذه الوظيفة في قواعد اللغة العربية[36]:

{منف، قو، متض، حا} > مستق> متق> {حد، زم، مك} مستفيد حال علة مصاحب

فاعل + + + + − − − − −

وتفيد السّلميّة التي صاغها أحمد المتوكل لضبط الوظيفة التّركيبية الفاعل تِبَعا للوظائف الدّلالية التي لها إمكانية الاستناد إليها، أنّ هذه الوظيفة التّركيبية (الفاعل) لها إمكانية الاستناد إلى الحدود الحاملة الوظائف الدّلالية **(المُنفِّذ أو القوة أو المتموضع أو الحائل)** في حالة بناء الفعل للمعلوم، وإلى **(المستقبل** و**المُتقبِّل، والمكان،** أو **الزمان،** أو **الحدث)** في حالة بنائه للمجهول. وتفيد السلميّة ذاتها أنّ الحدود التي لها الوظائف الدّلالية **(المستفيد، والحال، والعلة والمصاحب)** ليس للوظيفة التّركيبية الفاعل إمكانية الاستناد إليها "كما يدلّ على ذلك لحن الجمل الآتية:

- ؟؟؟ اشتُريَ لِزيد **(مستفيد)** حقيبةً.
- ؟؟؟ تُوقِف **تَعبٌ (علة).**
- ؟؟؟ جِيئَ **راكبٌ (حال).**
- ؟؟؟ سِيرَ و**النيلُ (مصاحب)**"[37]

وتُعَدُّ هذه الجمل المتوالية لاحنة؛ لأنّها تسند الوظيفة التّركيبية الفاعل إلى الحدود التي لا تُعتبَر داخلة في الوجهة، فالفعل (اشتَرَى) في الجملة الأولى

واقعة تستدعي استحضار (منفذ، المُشتَرِي) يأخذ الوظيفة التّركيبية الفاعل و(متقبل، المُشتَرَى) يأخذ الوظيفة التّركيبية المفعول، فإذ بُنِي الفعل للمجهول ناب الحد المُتقبِّل عن الحدّ المُنفِّذ في أخذ الوظيفة التّركيبية الفاعل، فتقول (اشْتُرِيتْ حَقِيبَةٌ) ولا يصحّ أنّ ينوب الحد المُستفِيد (زيد) من الواقعة عن الحدّ المُنفِّذ لها. ومثل ذلك ينطبق الحال على الحدود الحاملة الوظائف الدّلالية الحال والعلة والمصاحب في الجمل المتوالية على التّرتيب، فليس لها إمكانية أخذ الوظيفة التّركيبية الفاعل؛ لأنّها لا تصلح أنْ تنوب عن الحد (المُنفِّذ).

2-ب سلميّة إسناد الوظيفة التّركيبية المفعول: اقترح أحمد المتوكل السلميّة الآتية لضبط **الوظيفة التّركيبية (المفعول)** والوظائف الدّلالية التي لها إمكانية الاستناد إليها، من الوظائف التي يمتنع أنْ تُسنَد إليها هذه الوظيفة في قواعد اللغة العربية[38]:

مستقبل	**>**	**متقبل**	**>**	**مكان / زمان / حدث**	**مستفيد**	**حال**	**علة**	**مصاحب**
مفعول	+	+		+	−	−	−	−	−

وتفيد السلميّة التي صاغها أحمد المتوكل؛ لضبط الوظيفة التّركيبية المفعول تِبَعا للوظائف الدّلالية التي لها إمكانية الاستناد إليها، أنّ الوظيفة التّركيبية المفعول، لها إمكانية الاستناد إلى الحدود الحاملة الوظائف الدّلالية (**المستقبل** و**المُتقبِّل**، و**المكان** و**الزمان** و**الحدث**). وتفيد السلميّة ذاتها أنّ الحدود الحاملة الوظائف الدّلالية (**المستفيد، والحال، والعلة، والمصاحب**) يمتنع إسناد الوظيفة التّركيبية المفعول إليها؛ وذلك لكونها خارجة عن حدود الوجهة التي تقتضيها الواقعة ودليل خروجها عن حدود الوجهة، هو أنّها لا يمكن أنْ تنوب عن الفاعل في حالة بناء الفعل للمجهول.

وبناء على مفهوم الوجهة عند فيلمور والإسناد عند النّحاة، فإن الوظيفتين التّركيبيتين الفاعل والمفعول في نحو اللغة العربية الوظيفي، لا يمكن أنْ يأخذها من الوظائف الدّلالية إلا الحدود التي تصلح أنْ تكون مسندا إليه بالنسبة للواقعة، والتي تشمل وفق قواعد اللغة العربية الحدّ ((المُنفِّذ والمتموضع والحائل، والقوة) أو المُتقبِّل، أو المستقبل، أو المكان، أو الزمان أو الحدث) بالنسبة للوظيفة التّركيبية الفاعل، والحد (المُتقبِّل والمستقبل والمكان، والزمان والحدث) بالنسبة للوظيفة التّركيبية المفعول.

3- الوظائف التداولية: يكمن الدور الأساس للوظائف التداولية في النحو الوظيفي في تعيين مختلف الأدوار التي تقوم بها مكونات الجملة بالنسبة لكل من طرفي التداول (المتحدث والسامع) وهي تعتبر أساس تميز النحو الوظيفي عن الأنحاء البنوية، حيث سعى أصحاب النّحو الوظيفي إلى رصد جميع الوحدات التركيبية في عدة لغات مختلفة نمطيا؛ قصد حصر مختلف الأدوار التي يمكن أن تقوم بها مكوناتها أثناء العملية التواصلية. وقد حصر المتوكل هذه الوظائف التّداولية التي يمكن أنْ تُحدِّد مختلف الأدوار التي تقوم بها مُكوِّنات الجملة أثناء العملية التواصلية في خمس وظائف، تتميّز فيما بينها؛ من حيث داخليتها أو خارجيتها، على نحو ما هو آتٍ:

3-أ الوظائف التّداولية الداخلية: وهي الوظائف التي تندرج ضمن البنية الحملية، وتشمل وظيفتي (**المحور والبؤرة**) على النَّحو الآتي:

3-أ-1 المحور: ذهب أحمد المتوكل إلى تعريف (المحور) وفق التعريف الذي اقترحه سيمون ديك بأنّه "المُكوِّن الدّال على ما يُشكِّل (المُحدَّث عنه) داخل الحمل"[39] ويُوضِّح هذا التعريف أنّ كلّ ما يمكن أنْ يُشكِّل بالنسبة لكل من المتحدِّث والسامع مدار حديثهما، تُسنَد إليه الوظيفة التّداولية الداخلية المحور على نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

– لمن أعطى **زيدٌ** الكتابَ؟

– أعطى **زيد** الكتاب محمدا.

ويُعَدُّ المُكوِّن **(زيد)** في الجملة الأولى محور الاستخبار، وفي الثانية محور الإخبار، ومع تَوفُّر الجملتين على مُكوِّن ثان (الكتاب) يمكن اعتباره محورا إلا أنّ ذلك يمتنع في النَّحو الوظيفي؛ لكونه يتنافى وقيد إسناد الوظائف والذي مفاده أنّه لا وظيفة لأكثر من حد، ولهذا فقد ذهب أحمد المتوكل إلى أنّه في هذه الحالة، يأخذ الحد (الفاعل أو ما ينوب عنه) الأولوية في أخذ الوظيفة التّداولية المحور، ويرى أنّه "يُزكِّي فرضية أسبقية المُكوِّن الفاعل على غيره من المُكوِّنات في أخذ الوظيفة التّداولية المحور حصر النحاة العرب القدماء لعلاقة ما أسموه بالإسناد بين الفعل (أو ما يقوم مقامه) والفاعل (أو نائبه) مصطلحين على الأول مسندا والثاني مسندا إليه"[40] ويعني ذلك أنّ وظيفة المحور ينفرد بها (الفاعل) أو (ما ينوب عنه) في حالة بناء الفعل للمجهول نحو ما توضّحه الأمثلة الآتية:

– أعطى **زيدٌ** خالدا الكتاب. **(محور)**

– أُعطِي **خالدٌ** الكتاب. **(محور)**

– أُعطِي **الكتابُ** خالدا. (بشرط الإحالية: تعني أنْ يكون المُكوِّن المحور محيلا على شيء يعلمه المتحدِّث والسامع ويشكِّل مدار حديثهما)

3-أ-2 البؤرة: ذهب أحمد المتوكل إلى تعريفها وِفقَ التعريف الذي اقترحه سيمون ديك، بأنّها "المُكوِّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة"[41] ويُقصَد بها المعلومة التي ينقلها المتحدِّث للسامع أو الحدّ الذي يتضمن الفائدة الإخبارية، وقد اقتصرت النظرية النَّحوية الوظيفية عند ديك في بدايتها على إسناد هذه الوظيفة لكل مكوِّن يُعتبَر في التّركيب متضمنا معلومة جديدة بالنسبة للسامع إلا أنّ أحمد المتوكل ذهب إلى التمييز بين

نوعين من البؤرة على أساس أنّ "ما يُمكِن أنْ يضيفه المتكلم إلى مخزون المخاطب ليس معلومات جديدة فحسب؛ بل كذلك معلومات تُعدِّل، أو تصحِّح أو تعوِّض معلومات في مخزون المُخاطَب، يعدُّها المتكلم مُستوجِبة للتعديل أو التصحيح أو التعويض"[42] وبناء على الفرق بين نقل معلومة جديدة، وبين تعديلها أو تصحيحها أو تعويضها بواسطة المكون الحامل الوظيفة التّداولية البؤرة، ميّز المتوكل بين بؤرتين رئيسيتين، هما: **بؤرة جديد، وبؤرة مقابلة** "واقترح دعما للتمييز بينهما رائزين اثنين: رائز سؤال جواب ورائز التّعقيب"[43] ويرتبط رائز السؤال والجواب ببؤرة الجديد حيث تمثِّل جوابا طبيعيا جملة **(عمر مسافر غدا)** والتي تتضمن بؤرة جديد، لسؤال مثل: **متى مسافر عمر؟ أو ما الخبر؟** ولكن لا تصلح أنْ تكون أجوبة طبيعية للجمل التي تتضمن بؤرة مقابلة، نحو ما تبيّنه الإجابات اللاحنة الآتية:

- متى مسافر عمر؟
- ؟؟؟ **غدا** مسافر عمر.
- ماذا قرأتَ؟
- ؟؟؟ كتابَ الجرجاني قرأتُ.

ويرتبط رائز التعقيب ببؤر المقابلة؛ حيث يُطلَقُ "على العبارات المُصدَّرة بحرف النّفي أو بحرف الإضراب (بل) اللذان يُستعملَان رائزا لوجود بؤرة المقابلة"[44] ويعني ذلك أنّ الجملة إذا تصدرها نفي أو حرف الإضراب (بل) أو إذا أَمكَن إلحاق تعقيب النفي أو الإضراب بها فإنّها متضمنة بؤرة مقابلة نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

- **بل يوم الخميس** مسافر عمر. (لا يوم الغد)
- ليس المسافر **زيد**. (بل عمر)
- عمر ليس مسافرا **غدا**. (بل يوم الخميس)

– **كتاب الجرجاني** قرأتُ. (لا كتاب سيبويه)

وكما ميّز المتوكل بين نوعين من البؤرة؛ من حيث طبيعتها (بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) كان قد ميّز البؤرة؛ من حيث مجال التبئير بين نوعين من البؤر: بؤرة الجملة وبؤرة المكوِّن؛ حيث "تُسنَد كل من بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد إلى مكوِّن من مكونات الجملة، أو إلى الجملة برمتها"[45] فإذا أسندت البؤرة إلى جملة بأكملها عُدَّت بؤرة جملة، وإذا أسندت إلى مُكوِّن من مكوناتها عُدَّت بؤرة مُكوِّن، نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

– عاد زيد من السفر **البارحة**. (بؤرة مكون جديد)

– **البارحة** عاد زيد من السفر. (لا اليوم). (بؤرة مكون مقابلة)

– عمر، **عاد أخوه من السفر**. (بؤرة جملة جديد)

– **أحَضَر الضيوف؟** (أم لا). (بؤرة جملة مقابلة)

وتوضِّح الأمثلة المتتالية نوع البؤرة؛ من حيث طبيعتها بالنسبة لكل من المتحدِّث والسامع (بؤرة جديد أو بؤرة المقابلة) كما توضّح نوع البؤرة من حيث مجال التبئير؛ إذ تُعدُّ الجملتان الأولى والثانية متضمِّنة بؤرة مكوِّن على أساس أنّ مجال التبئير فيها يمسّ مكونا من مكوناتها، سواء كانت بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة. أمّا الجملتان الثانية والثالثة فتُعدّ متضمنة بُؤَرا جُمَلِيَّة، على أساس أنّ مجال التبئير فيها يمسُّ الجملة بأكملها سواء كانت بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة وهذا التَّمييز بين نوعي البؤرة؛ من حيث مجال التبئير، يوضّح أنّ البؤرة قدّ تمسّ إحدى مكونات البنية الحملية، كما يمكن أنْ تمسّ البنية الحملية بأكملها؛ لكون البؤرة بالنسبة للجملة وظيفة تداولية داخلية، ولا يمكن أنْ يمسَّ مجال التبئير فيها الوظائف التّداولية الخارجية (المنادى، والمبتدأ والذيل).

3-ب الوظائف التّداولية الخارجية: وهي الوظائف الخارجة عن حدود البنية الحملية، وتشمل الوظائف التّداولية **(المبتدأ، والذيل، والمنادى)** على النّحو الآتي:

3-ب-1 المبتدأ: عرّف المتوكل الوظيفة التداولية المبتدأ، وِفقَ التعريف الذي اقترحه ديك، بأنّه "ما يُحدِّد مجال الخطاب، الذي يُعتَبر الحمل بالنسبة إليه واردا"[46] ويعني ذلك أنّ الخاصية المميزة للمبتدأ هي ورود الحمل بأكمله تابعا له، أو واردا بالنسبة إليه نحو ما تبيّنه الجمل الآتية:

- **زيد**، أبوه مريض - **زيد**، هل لقيت أباه - **زيد**، إنْ تُكرِمه يُكرِمْك.

وتأخذ المركبات الاسمية الأولى في الجمل المتتالية؛ حيث البنية الحملية الموالية لها كلّها واردة بالنسبة إليها، الوظيفة التّداولية المبتدأ باعتبارها تشكِّل مجال الخطاب، وما يلاحظ على هذه المكونات الاسمية أنّها لا تأخذ سوى الوظيفة التّداولية (المبتدأ) وليس لها إمكانية أخذ وظيفة دلالية؛ لأنّها لا تُعتَبر حدا من حدود البنية الحملية، وكذلك يمتنع أنْ تأخذ وظيفة تركيبية؛ لأنّها لا تعتبر فاعلا ولا مفعولا، وهذا ما جعلها تنضوي ضمن الوظائف التّداولية الخارجية لا الداخلية، ويدل على خارجيتها، أنّها بخلاف المحور الذي يُعَدُّ وظيفة تداولية داخلية، له وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية؛ ويفرض الحمل قيود انتقائه، في حين أنّ المبتدأ لا يخضع لقيود انتقاء الحمل، نحو ما توضحه الأمثلة الآتية:

- **زيد** منطلق. **(محور)**
- **المسافرون** منطلقون. **(محور)**
- **زيد**، أخواه مسافران **(مبتدأ)**
- **المسافرون**، غادر أحدهم. **(مبتدأ)**

وتوضّح الأمثلة المتتالية أنّ (المحور) يفرض الحمل قيود انتقائه، فيكون مطابقا للمحمول في الجنس العدد، أما المبتدأ فلا يخضع لقيود انتقاء الحمل؛ بمعنى أنه ليس من الضروري أنْ يطابق المبتدأ المحمول في الجنس والعدد؛ لكونه خارجا عن الحمل، وهذا ما يجعل وظيفته خارجية، مقارنة بوظيفة المحور الداخلية؛ حيث "يشكل المحور بخلاف المبتدأ موضوعا من موضوعات المحمول في البنية المحمولية، ويترتّب عن ذلك؛ أنّه يأخذ وظيفة دلالية، وتلحق به وظيفة تركيبية معينة، بالإضافة إلى وظيفته التّداولية (المحور) نحو قولك:

- **زيد** منطلق **(منفذ فاعل)**

وبخلاف المبتدأ الذي يأخذ وظيفة تداولية فحسب، وليس له إمكانية أخذ وظيفة دلالية ولا تركيبية لأنّه ليس حدا من حدود البنية الحملية"[47] نحو قولك:

- **زيد**، أخواه مسافران. **(مبتدأ، لكن ليس منفذا ولا فاعلا)**

3-ب-2 الذيل: يُعرِّف المتوكل الذيل بأنه "المُكوِّن الذي يُوضِّح معلومة داخل الحمل، أو يعدِّلها أو يصحِّحها"[48] وبعبارة أخرى "هو المُكوِّن الذي يوضِّح أو يعدِّل أو يصحح معلومة واردة في الحمل"[49] ويوضّح التعريفان أنّ الوظيفة التّداولية (الذيل) تنقسم إلى ثلاثة أنواع **ذيل توضيح**، و**ذيل تعديل**، و**ذيل تصحيح**، وأمثلتها الجمل الآتية:

- أخوه مسافر، **زيد**. (ذيل توضيح)
- ساءني زيد، **سلوكه**. (ذيل تعديل)
- قابلت اليوم زيدا، **بل خالدا**. (ذيل تصحيح)

وقد ذهب أحمد المتوكل بخلاف النحاة القدماء الذين يعدّون المكونات الأخيرة في هذه الجمل، على التوالي، **مبتدأ مؤخرا**، و**بدلا**، و**مضربا به (معطوف)** إلى أنّه يعتبر "هذه البنيات على اختلاف خصائصها البنوية، حاملة

وظيفة تداولية واحدة، هي **وظيفة الذيل**، ويرجع هذا الاختلاف البنوي إلى اختلاف الأدوار التي يقوم بها المُكوِّن الذيل على مستوى البنية الإخبارية للجملة"[50] والتي يأتي فيها المُكوِّن الحامل الوظيفة التّداولية الذيل، مختلفة أدواره وفقا لخطابات تداولية مختلفة، بين التوضيح أو التعديل أو التصحيح للمعلومة المراد نقلها للسامع.

3-ب-3 المنادى: عرِّف أحمد المتوكل الوظيفة التداولية المنادى بأنّها "المُكوِّن الدال على الكائن المنادى في مقام معيّن"[51] ويُمثِّل أحمد المتوكل للوظيفة التّداولية (المنادى) بالأمثلة الآتية: "**زيد**، ناولني الملح - **يا خالد** اقترب - **يا طالع الجبل**، انزل - **أيها الأطفال**، حان وقت النوم - **وا زيداه** - **وا خالدا** ابتعد - **يا لزيد**، لخالد - **يا لعمرو**، لما أصابنا."[52]

ويُلَاحظ على الجمل التي مثّل بها المتوكل للوظيفة الدّلالية (المنادى) أنّ الجملة الأولى منها، لا تشتمل على حرف النداء، وأما باقيها فإنّها قد تضمّنت أدوات النداء (يا، وأيها، ووا) مع أنّ ما عُرِفَ عن استعمالات العرب القدماء لأحرف النداء، أنّها قد بلغت سبعة حروف على الأقل وهي (أَ، أَيْ، يا، آ أَيا هَيا، وَا). ويرجع تقليص عدد هذه الحروف إلى الاقتراح الذي قدمه أحمد المتوكل، والذي مفاده أنْ "تُقلَّص قائمة الأدوات الواردة في كتب النَّحو إلى عدد أقل؛ إذ إنّه من الواضح أنَّ بعض هذه الأدوات، ليست إلّا بدائل لهجية كما هو الشّأن مثلا بالنسبة لـــ (هيا) في مقابل (أيا) كما أنّه لم يَعُد مُستَعمل في اللغة العربية المعاصرة إلا بعض من الأدوات التي أحصاها النّحاة العرب القدماء وأهمُّ الأدوات التي تُستَعمل الآن في البنيات الندائية (أيها) و(يا) و(أ)"[53] واقتصر بذلك المتوكل على وصف الوظيفة التداولية المنادى، بناء على أربع أدوات هي أداة النداء الصفر، والحروف الثلاثة (أيها، ويا

والهمزة) بناء على محدودية استعمالها في اللغة العربية المعاصرة، مقارنة بما كان مُستعمَلا عند العرب قديما.

4- قيود إسناد الحركات الإعرابية في نحو اللغة العربية الوظيفي: ينطلق النَّحو الوظيفي من مبدأ تحديد الوظيفة للبنية؛ ويعني ذلك أنّ الوظيفة الدّلالية أو التّركيبية أو التّداولية هي المسؤولة عن تحديد الحركات الإعرابية للمكونات داخل الجملة، وقد ميّز أحمد المتوكل في نحو اللغة العربية الوظيفي بين ثلاثة أنواع من الحالات الإعرابية التي يمكن أنْ تَلحَق المُكوِّنات، منها "حالتان إعرابيتان (وظيفيتان) وحالة إعرابية (بنوية) **الحالتان الإعرابيتان الوظيفيتان** هما حالتا **(الرفع والنصب)** أما **الحالة الإعرابية البنوية** فهي الحالة الإعرابية **(الجر)**"[54] وما يُميِّز الحالة الإعرابية الوظيفية عن الحالة الإعرابية البنوية هو أنّ الأولى (الرفع والنصب) ترتبط بالمكون عن طريق الوظيفة الدّلالية أو التّركيبية أو التّداولية التي يشغلها داخل الجملة، في حين أنّ الثانية (الجرّ) ترتبط بالمُكوِّن إذا كان مسبوقا بحرف جرٍّ أو كان مضافا، بغضّ النّظر عن وظيفته الدّلالية أو التّركيبية أو التّداولية؛ بمعنى أنّ الحركة الإعرابية البنوية تجعل المُكوِّن يأخذ حركة الجرّ التي تحجب حركته الإعرابية الوظيفية.

وتُسنَد الحالات الإعرابية الوظيفية إلى المُكوِّنات داخل الجملة، تِبَعًا للوظيفة التي يمكن أنْ يشغلها المُكوِّن؛ حيث تتضافر الوظائف التّركيبية والوظائف الدّلالية، والوظائف التّداولية في تحديد الحركات الإعرابية للمكوِّنات، ويتمّ إسنادها وفق القواعد الثلاث الآتية[55]:

- لا تتغيّر الحالات الإعرابية اللازمة بتغيّر أسيقتها الوظيفية، ولا بتغيّر أسيقتها البنويّة، فهي تلزم حالتها الإعرابية، كما هو ممثّل لها داخل المعجم ذاته.

- تأخذ المُكوِّنات **المنتمية إلى الحمل؛** أي المكونات التي تشكِّل حدودا للمحمول، إمّا باعتبارها موضوعات أو باعتبارها لواحقا، الحالة الإعرابية

التي تقتضيها وظيفتها الدّلالية، إنْ لم تكن لها وظيفة تركيبية (إن لم تكن فاعلا أو مفعولا) وتأخذ الحالة الإعرابية التي تخولها إياها وظيفتها التّركيبية (الفاعل والمفعول) إنْ كانت مسندة إليها وظيفة تركيبية، بالإضافة إلى وظيفتها الدّلالية.

– تأخذ المُكوِّنات **غير المنتمية إلى الحمل** ذاته حالاتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها التّداولية ذاتها؛ إذ إنّ هذه المكونات بحكم خارجيتها بالنسبة للحمل، لا تحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية فالمكون المبتدأ مثلا يأخذ الحالة الإعرابية (الرّفع) بمقتضى وظيفته التّداولية نفسها وظيفة (المبتدأ).

وما يمكن استخلاصه مما قدّمه المتوكل في تطبيقه أحدث نظريات البحث اللساني على اللغة العربية أنّه هدف من خلال مشروعه إلى إعادة وصف قواعد اللغة العربية، بما يحقق الوصف الكافي لمستوياتها الثلاثة الدلالية والتركيبية والتداولية، ويعكس هذا الوصف حقيقة الظاهرة اللغوية؛ من حيث هي مجموعة من الوحدات اللغوية لها أدوار دلالية، تحكم إسنادها إلى بعضها البعض في المستوى التركيبي قواعد تركيبية وتحكم مضمونها وشكلها الوظيفة الأساسية للغة وهي الوظيفة التداولية. ويقوم نموذج النظرية النحوية الوظيفية على إلغاء فرضية العامل، بناء على أنّ الوظائف هي التي تحددّ البنية أو الحركات الإعرابية؛ حيث تتضافر الوظائف التّداولية، والوظائف التّركيبية والوظائف الدّلالية في تحديد الحركات الإعرابية للمكونات في الجملة.

خاتمة: تضمّن هذا المقال ثلاث نظريات لسانية تصف الظواهر النحوية في اللغة العربية، بناء على فرضيات متباينة من حيث الوصف والتفسير تُمكِّن تعليمية اللغات من بناء محتويتها التعليمية وفق ما تقدّمه النظرية من معطيات حول طبيعة هذه الظاهرة اللغوية. وبما أنّ اللغة العربية قائمة على الإعراب (حركة أواخر الكلمات) وكذا أنّه من شروط كفاءة أيّ نظرية، هو

تحقيقها الشمولية والموضوعية في وصف الظاهرة فإنّ ما يمكن استخلاصه عن طبيعة هذه النظريات منها ما يتعلق بتفسير حركة الإعراب بالنسبة للغة العربية ومنها ما يتعلق بكفاءتها في وصف الظواهر اللغوية في العربية:

تفسير حركة الإعراب:

– تقوم النظرية الخليلية في وصف الظواهر النحوية بناء على فرضية العامل؛ حيث ترى أنّ المستوى التركيبي لا يكون إلا وفق عامل معنوي أو لفظي يتحكم في البناء مبنا ومعنى، وتأخذ بذلك مكونات الجملة حركتها الإعرابية عن العامل في هذا البناء.

– يقوم نموذج النظرية التوليدية التحويلية على إلغاء فرضية العامل، بناء على أنّ حركة الإعراب يُنطلق في تفسريها من مبدأ توارث الإعراب؛ أي أنّ مكونات الجملة ترث حركاتها الإعرابية عن رتبتها الأصلية (ف فا مف) مهما كان موقعها (فا ف مف–مف فعل فا–ف مف فا) على أساس فرضية الإشتقاق أو التحويل.

– يقوم نموذج النّحو الوظيفي على إلغاء فرضيتي العامل والتحويل؛ بناء على فرضية تحديد الوظيفة للبنية؛ أي أنّ الوظيفة التواصلية هي المسؤولة عن تحديد البنى اللغوية من حيث مضمونها وشكلها، وتأخذ بذلك مكونات الجملة حركتها الإعرابية بموجب الوظيفة التي تشغلها.

كفاءة النماذج النظرية:

– تكتفي النظرية الخليلية بوصف الظواهر النحوية في اللغة العربية وصفا بنويا، دون وصفها الجانب الدلالي والتداولي، ما يجعل متعلم اللغة العربية يدرك من نحوها سوى العلاقة البنوية التي تجمع بين الوحدات اللغوية.

– يبتعد نموذج النظرية التحويلية الذي قدمه الفهري عن الموضوعية في وصف الظواهر النحوية في اللغة العربية، في إخضاعه هذه الظاهرة لفرضيات النّظرية؛ حيث إجازة الابتداء بالنّكرة، مع أنّ اللغة العربية لا تسمح بذلك إلا بشروط (مسوغات الابتداء بالنكرة).

– يحقِّق نموذج النحو الوظيفي الموضوعية والشمولية في وصف اللغة العربية في مستوياتها الثلاثة: المستوى الدلالي والمستوى التركيبي والمستوى التداولي، ما يُسهِم في قدرة استيعاب متعلم اللغة العربيةِ العربيةَ قواعدًا وتداولًا.

الهوامش:

1– عبد الرحمن الحاج صالح "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية" مجلة اللسانيات، الجزائر: 1973، معهد العلوم اللسانية والصوتية، ص35.

2– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، دط. الجزائر: 2007، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ص36–37.

3– المرجع نفسه، ص36–37.

4– المرجع نفسه، ص37.

5– ينظر: المرجع نفسه، ص37.

6– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون ط3. القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي، ج1، ص57.

7– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص38.

8– المرجع نفسه، ص39.

9– رضي الدين الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دط. طرابلس: 1987، جامعة قاريونس ج3، ص63.

10– ينظر: عباس حسن، النّحو الوافي، ط15. القاهرة: دت، دار المعارف، ج2، ص30–34.

11– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ط4. الرباط: 2000، دار توبقال للنشر، ج1، ص142.

12- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص105.
13- المرجع نفسه، ج1، ص134.
14- المرجع نفسه، ج1، ص135.
15- عبد السلام شقروش، النظرية التوليدية التحويلية وأثرها في البحث اللساني العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف: رابح بوحوش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار –عنابة، الجزائر: 2013 ص102-103.
16- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص114.
17- المرجع نفسه، ج1، ص114-115.
18- المرجع نفسه، ج1، ص115.
19- المرجع نفسه، ج1، ص116.
20- المرجع نفسه، ج1، ص117.
21- المرجع نفسه، ج1، ص117.
22- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص119.
23- المرجع نفسه، ج1، ص118.
24- المرجع نفسه، ج1، ص118.
25- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص121.
26- المرجع نفسه، ج1، ص121.
27- المرجع نفسه، ج1، ص123-124.
28- المرجع نفسه، ج1، ص124.
29- المرجع نفسه، ج1، ص28.
30- المرجع نفسه، ج1، ص130-131.
31- المرجع نفسه، ج1، ص131.
32- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ط1. بيروت: 2009، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ص346.
33- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية ط1. الدار البيضاء: 1987، دار الثقافة، ص98.
34- المرجع نفسه، ص24.
35- المرجع نفسه، ص93-94.

36- المرجع نفسه، ص42.

37- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط1. الدار البيضاء: 1986، دار الثقافة، ص38.

38- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية ص24.

39- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1. الدار البيضاء: 1985، دار الثقافة ص69.

40- المرجع نفسه، ص75.

41- المرجع نفسه، ص28.

42- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ط1. الرباط: 2001، دار الأمان، ص118.

43- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص30.

44- المرجع نفسه، ص31.

45- المرجع نفسه، ص31.

46- المرجع نفسه، ص115.

47- المرجع نفسه، ص132-133.

48- المرجع نفسه، ص147.

49- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص352.

50- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص146-147.

51- المرجع نفسه، ص161.

52- المرجع نفسه، ص148.

53- المرجع نفسه، ص166.

54- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية ص33.

55- ينظر: المرجع نفسه، ص34.